ف - ١٥٦

284

تصحيح حديث

صلاة التراويح عشرين ركعة

والرد على الألباني في تضعيفه

ابن تيميه ٣٩

تأليف

الشيخ إسماعيل بن محمد الأنصاري

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

PUNJAB
UNIVERSITY
LIBRARY
LAHORE

CLASS NO .....

BOOK NO .....

ذخیرہ صاحبزادہ میاں **جمیل احمد** نقشبندی مجددی

جو 2001ء میں میاں صاحب نے

پنجاب یونیورسٹی لائبریری کو عطا فرمایا

Marfat.com

Marfat.com

Marfat.com

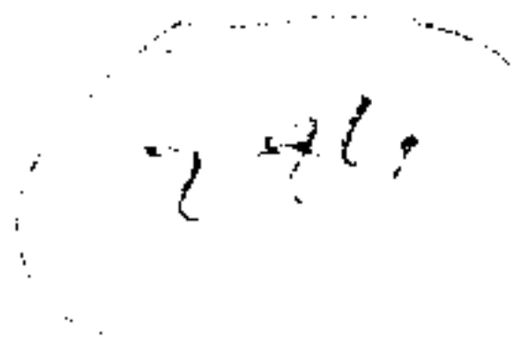

تصحيح حديث

صلاة التراويح عشرين ركعة

والردّ على الألباني في تضعيفه

ويليه

تعقب لأغلاط الألباني

في نقده للعلامة المحقق

الشيخ سليمان آل الشيخ

Marfat.com

Marfat.com

ف - ١٥٦

تصحيح حديث

صلاة التراويح عشرين ركعة

والرد على الألباني في تضعيفه

تأليف

الشيخ إسماعيل بن محمد الأنصاري

طبع على نفقة المؤلف

Marfat.com

52818

الطبعة الثانية

بيروت

١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م

Marfat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الفقير إلى رحمة ربه الباري إسماعيل بن محمد الأنصاري :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد : فهذا جزء في بحثٍ سَبَق أن رددتُ به محاولة الشيخ ناصر الدين الألباني تضعيفَ حديث ابن خُصَيفة في التراويح ، الذي ضَعَّفَهُ كيلا يقف في وجه دعواه الباطلة : أن التراويح ليست من النوافل المطلقة ، وأن الزيادة فيها على إحدى عشرة ركعة كزيادة الركعة الخامسة في الظهر ! أو كصلاة الرغائب !

وقد نُشر هذا البحث في بعض أعداد السنة الأولى لمجلة (راية الإسلام) التي كانت تصدر آنذاك في مدينة الرياض وذلك في عام ١٣٨٠ . ثم طُبع في جزء مستقل في الرياض سنة ١٣٨٤ وقد نفدت نسخه فرأيت إعادة طبعه رجاء النفع به ، وقد رتبته على ما يلي :

Marfat.com

- بيانُ حديث يزيد بن خُصيفة ، وذكرُ من صححه .
- ذكر مستندات الألباني في تضعيف ذلك الحديث .
- الجوابُ عن مستندات الألباني .
- إثبات كون التراويح من النوافل المطلقة ، وأن الزيادة فيها ليست كالزيادة في الظهر .

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به ، إنه القدير على ذلك ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

إسماعيل الأنصاري

Marfat.com

ذكرُ حديث يزيد بن خُصيفة ، وبيانُ من صححه من أئمة العلم

روى الإمام الحافظ البيهقي في « السنن الكبرى » في (باب ما رُوي في عدد ركعات القيام في شهر رمضان) ٢ / ٤٩٦ قال « أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن محمد بن الحسين بن فنجويه الدينوري بالدامغان ، حدثنا أحمد بن محمد بن إسحاق السني ، أنبأنا عبدالله بن محمد بن عبد العزيز البغوي ، حدثنا علي بن الجعد ، أنبأنا ابن أبي ذئب ، عن يزيد بن خُصَيْفة ، عن السائب بن يزيد ، قال : « كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في رمضان بعشرين ركعة » . انتهى .

هـذا حديث صحّحه النووي في كتـابيه (الخلاصة) و (المجموع) ، وأقره الزيلعي في (نصب الراية) ، وصححه السبكي في (شرح المنهاج) وابن العراقي في (طـرح التثريب) والعيني في (عمدة القـاري) والسيوطي في (المصابيح في صلاة التراويح) وعلي القاري في (شرح الموطـأ) والنـّيمَوي في (آثار السنن) وغيرُهم .

ورغم هذا كله أنكر الألباني في رسالته في التراويح الزيادة على إحدى عشرة ركعة ، تقليداً للمباركفوري صاحب (تحفة الأحوذي) ، وضعّف الحديث .

Marfat.com

مستندات الألباني في تضعيفه

حاول الألباني تعليل الحديث المذكور بأمور، نلخصها للقراء فيما يلي :

١ – أن مالكاً روى في « الموطأ » عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد أنه قال: أمر عمر بن الخطاب أُبَيَّ بن كعب وتميماً الداري أن يقوما للناس بإحدى عشرة ركعة .

يرى الألباني أن هذه الرواية أولى بالتقديم من رواية يزيد بن خُصَيفة، لأن يزيد قال فيه الإمام أحمد بن حنبل: منكر الحديث وأورده الذهبي في « الميزان» . وفي روايته اضطراب فانه رُوي عنه تارة (إحدى وعشرين) ، وتارة (ثلاثاً وعشرين) .

وأما محمد بن يوسف فمع قرابته من السائب ، قال فيه الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت . واقتَصَر على توثيق يزيد بن خُصَيفة في « تقريب التهذيب» ورواية محمد بن يوسف سالمة من اختلاف الرواة عنه .

٢ – بما رَوى محمد بن نصر وأبو يعلى من حديث جابر بن عبد الله ، قال : « جاء أُبَيُّ بن كعب إلى رسول الله ﷺ فقال : يا

Marfat.com

رسول الله إنه كان مني الليلة شيء يعني في رمضان ، قال : وما ذاك يا أُبَي ؟ قال : نسوة في داري قلن : إنا لا نقرأ القرآن ، فنصلي بصلاتك . قال : فصليت بهن ثمانَ ركعات وأوترتُ . فسكَتَ عنه فكانت سنة الرضا .

٣ ـ بما ذكر الجُوْريُّ عن مالك أنه قال : « الذي جَمَع عليه الناسَ عمرُ بن الخطاب أحبُّ إلي وهو إحدى عشرة ركعة ، وهي صلاة رسول الله ﷺ ، قيل له: إحدى عشرة ركعة بالوتر ؟ قال نعم وثلاث عشرة قريب . قال : ولا أدري من أين أُحدِث هذا الركوع الكثير » .

يرى الألباني أن هذا يدل على إنكار مالك عدد العشرين ، وأن ابن العربي المالكي في « عارضة الأحوذي » حذا حذو مالك في الإنكار .

٤ ـ تعبيرُ الشافعي والترمذي في صدد عدد العشرين بصيغة (رُوي) ، ففي «مختصر المزني» أن الشافعي قال: رأيتهم بالمدينة يقومون بتسع وثلاثين ، وأحبُّ إليَّ عشرون ، لأنه رُوي عن عمر ، وكذلك يقومون بمكة ويوترون بثلاث » .

ويقول الترمذي في « جامعه » : « أكثر أهل العلم على ما رُوي عن عمر وعلي وغيرهما من أصحاب النبي ﷺ عشرين ركعة ، وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي ، وقال الشافعي : وهكذا أدركت ببلدنا بمكة يصلون عشرين ركعة».

Marfat.com

يرى الألباني أن تعبير الشافعي والترمذي في العبـــارتين المذكورتين بصيغة « رُوي » تضعيفٌ منهما لثبوت ذلـــك عن عن الصحابة ، لأن النووي ذكَـر أن صيغة (رُوِيَ) للتمريض عند المحققين والشافعي والترمذي من أئمة المحققين .

٥ – ما تعقَّب به شيخ الإسلام ابن تيمية قولَ الرافضي : « إن علياً يصلي في اليوم والليلة ألف ركعة » . قال : فقد قال شيخ الإسلام : « علي كان أعلم بسنته – أي النبي ﷺ – وأتبع لهديه من أن يخالفه هذه المخالفة لو كان ذلك ممكناً » .

يقول الألباني : « تأمل كيف نزّه عليـاً رضي الله عنه عن الزيادة على سنته ﷺ بقوله « وعلي كان أعلم بسنتـــه وأتبع لهديه من أن يخالفه هذه المخالفة » . يقصد الألبـــاني أن ذلك التنزيه يدل على عدم رضا علي بصلاة التراويح عشرين ركعة .

٦ – حديث عائشة رضي الله عنها « ما كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة» الحديث.

هذا ما عارض به الألباني حـديث يزيد بن خُصَيفة عن السائب بن يزيد الذي صحّحه الأئمة .

Marfat.com

الجواب عن مستندات الألباني

نجيب عما ذكره الألباني بجوابين ، أحدهمـــا بجمل والآخر مفصل ، وهذا أوان الشروع في ذلك وبالله التوفيق ، وعليـــه توكلت وإليه أنيب .

فنقول : أما الجواب المجمَل ، فهو أن الحـديث إذا تُلقـّي معناه بالقبول كما تلقي معنى حديث ابن خُصَيفة بـــه ، لا يحتاج إلى تتبع أسانيده ، فان التلقي من أرقى صفات القبول .

قال الخطيب في « الفقيه والمتفقه » في الكلام على حديث معاذ في القضاء : « إن أهل العلم قد تلقوه واحتجوا بـــه ، فوقفنا بذلك على صحته عندهم ، كمـــا وقفنا على صحة قول رسول الله ﷺ « لا وصيـــة لوارث » ، وقوله في البحر « هو الطهور ماؤه » ، وقوله « إذ اختلف المتبايعان في الثمن والسلعة قائمة تحالفا وترادا البيع » ، وقوله « الدية على العاقلة » .

وإن كانت هذه الأحـــاديث لا تثبت من جهة الإسناد ، ولكن لما تلقـّتها الكافة عن الكافة غُنوا بصحتها عندهم عن طلب الإسناد لها ، فكذلك حديث معاذ لما احتجوا بـــه جميعاً غُنوا

Marfat.com

عن طلب الإسناد له اه وقد نقله ابن القيم في « إعلام الموقعين » وارتضاه .

وقال السيوطي في « تدريب الراوي » : يُحكَم للحديث بالصحة إذا تلقاه الناس بالقبول وإن لم يكن له إسناد صحيح . قال ابن عبد البر في (الاستذكار) لما حكى عن الترمذي أن البخاري صَحَّح حديث البحر : « هو الطهور ماؤه » : أهلُ الحديث لا يصححون مثل إسناده ، ولكن الحديث عندي صحيح ، لأن العلماء تلقوه بالقبول وقال في « التمهيد » : رَوى جابر عن النبي ﷺ أنه قال : « الدينار أربعة وعشرون قيراطاً » . قال : وفي قولِ العلماء وإجماعِ الناس على معناه غنى عن الإسناد اه .

وقال الصنعاني في «توضيح الأفكار» قال الحافظ – يعني ابن حجر – : من جملة صفات القبول التي لم يتعرض لها شيخنا – يريد زين الدين في منظومته وشرحها – أن يتفق العلماء على العمل بمدلول حديث ، فانه يقبل حتى يجب العمل به ، وقد صرح بذلك جماعة من أئمة الأصول ، ومن أمثلته قول الشافعي : وما قلتُ إنه اذا غُيِّرَ طعمُ الماء وريحُه ولونهُ – أي بالنجس صار نجساً – يُروى عن النبي ﷺ من وجه لا يُثبت أهلُ الحديث مثلَه ، ولكنه قولُ العامة لا أعلم فيه خلافاً . وقال في حديث « لا وصية لوارث » : لا يُثبته أهل العلم بالحديث ولكن العامة تلقته بالقبول وعملت به » . اه .

Marfat.com

ولا شك أن القيـــام في التراويح بعشرين ركعة متلقّى بالقبول .

قال ابن عبد البر : «هو الصحيح عن أُبَيّ ابن كعب من غير خلاف بين الصحابة » .

وقال الترمذي في «جامعه» أكثرُ أهل العلم على ما رُوي عن عمر وعلي وغيرهمـا من أصحاب النبي ﷺ عشرين ركعة ، وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي ، وقال الشافعي : وهكذا أدركت ببلدنا بمكة يصلون عشرين ركعة . اهـ .

وقال ابن رشد في « بداية المجتهد» : « اختار مالك في أحد قوليه وأبو حنيفة والشافعي وأحمـــد وداود : القيامَ بعشرين ركعة سوى الوتر » . وقال ابن عبـد البر : « وهو قول جمهور العلماء ، وهو الاختيار عندنا » . نقله عنه الحافظ ابن العراقي في « طرح التثريب » . قال ابن العراقي : « وبهذا أخذ أبو حنيفة والشافعي وأحمد والجمهور ، ورواه ابن أبي شيبة في « مصنفه » عن عمر وعـــلي وأُبَيّ وشُتَير بن شَكَـل وابن أبي مليكة والحارث الهمداني وأبي البختري » .

وقال الإمام ابن تيمية في « الفتاوى » : « ثبت أن أُبَيّ بن كعب كان يقوم بالناس عشرين ركعة في رمضان ، ويوتر بثلاث ، فرأى كثيرٌ من العلماء أن ذلك هو السُّنَّة ، لأنه قـــام بين المهاجرين والأنصار ولم ينكره منكر » .

Marfat.com

وفي « مجموعة الفتاوى النجدية » : أن الشيخ عبدالله بن محمد ابن عبدالوهاب ذكَرَ في جوابه عن عدد التراويح أن عمر رضي الله عنه لما جمَع الناس على أُبيّ بن كعب ، كانت صلاتهم عشرين ركعة .

إلى غير هذا من النقول الكثيرة ، المستفاد منها تلقي السلف والخلف الزيادة على إحدى عشرة ركعة في التراويح بالقبول، فلو لم يكن إلا هذا التلقي بالقبول لحديث يزيد بن خُصَيفة ، لكان كافياً في تصحيحه ، فكيف ومع هذا التلقي صِحةُ السند كما قدمنا .

وأما الجواب المفصل عما ذكره الألباني فيما يلي :

١ – أن يزيد بن خُصَيفة تابعي مشهور ، وثّقه أحمد في رواية الأثرم عنه وأبو حاتم والنسائي وابن سعد ، وقال فيه يحي بن معين : ثقة حجة ، واحتج به مالك والأئمة كلهم ، وذكره ابن حبان في الثقات، وبسْطُ ذلك في « تهذيب الكمال » للحافظ أبي الحجاج المزي وكتابَيْ الحافظ ابن حجر « تهذيب التهذيب » و « هدي الساري » .

وأما رواية الآجري عن أبي داود أن أحمد قال في يزيد بن خُصَيفة : (منكر الحديث) التي تعلق بها الألباني ، فنجيب عنها بقول الحافظ ابن حجر في « هدي الساري» بعد ذكر هذه الرواية : « قلت هذه اللفظة – منكر الحديث – يطلقها أحمد

Marfat.com

على من يُغرب على أقرانه بالحديث ، عُرف ذلك بالاستقراء من حاله » . ثم قال الحافظ ابن حجر « وقد احتَجّ بابن خُصَيفة مالكٌ والأئمة كلهم » .

فاستُفِيدَ من كلام الحافظ هذا أن إطلاق الإمام أحمد هذه اللفظة : (منكر الحديث) ، ليس مراده به القـــدح في رواية الراوي ، بل مراده أنه ينفرد عن أقرانه بأحاديث . وقـد قال الذهبي في « الميزان » في ترجمة علي بن المديني «إن الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له وأكمـل لرتبته ، وأدل على اعتنائه بعلم الأثر وضبطِه دون أقرانه لأشياء ما عرفوهـا ، اللهم إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء فيعرف ذلك » .

ثم قال الذهبي : « فانظر أوّلَ شيء إلى أصحاب رسول الله ﷺ الكبار والصغار، ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة ،أفيقال له : هذا الحديث لا يتابـع عليه ، وكذلك التـابعون كل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم » . اهـ .

ومن المعلوم أن حديث التراويح لم يَغلط فيه يزيـد بن خُصيفة ، ولم يتفرد به كما يأتي .

وأما إيراد الذهبي يزيد بن خصيفة في « الميزان » ، فلا يدل على تضعيفه كما زعم الألبـاني ، فإن الذهبي قال في آخر « الميزان » : « أصله وموضوعه في الضعفاء ، وفيـه خلق من الثقات ذكرتهم للذب عنهم ، أو لأن الكلام غير مؤثّر فيهم ضعفاً » .

Marfat.com

ولهذا تراه يقول في ترجمة جعفر بن إياس الواسطي أحد الثقات : « أورده ابن عدي في « كامله » فأساء . وفي ترجمة حماد بن أبي سليمان : « لولا ذِكرُ ابن عدي لهفي « كامله » ما ذكرته » وفي ترحمة ثابت البناني : « ثابت ثابتٌ كاسمه ، ولولا ذكر ابن عدي له ما ذكرته » . وفي ترجمة حميد بن هلال أحد الأجلة : « هو في « كامل ابن عدي » مذكور ، فلهذا ذكرته ، وإلا فالرجل حجة » وفي ترجمة أويس القرني : « لولا أن البخاري ذكَرَ أويساً في الضعفاء لما ذكرته أصلاً ، فانه من أولياء الله الصالحين » . وفي ترجمة الحافظ الشهير عبد الرحمن ابن أبي حاتم : « ما ذكرته لولا ذكر أبي الفضل السليماني، فبئس ما صنع » .

وقد أفرد الذهبي رسالة في هذا الموضوع قال في أولها : « قد كتبت في مصنفي « الميزان » عدداً كثيراً من الثقات الذين احتَجَّ البخاري أو مسلم أو غيرهما بهم، لكون الرجل منهم قد دُوِّن اسمه في مصنفات الجرح،وما أوردتهم لضعف فيهم عندي بل ليعرف ذلك ، وما يزال يمر بي الرجل الثبت وفيه مقال لا يعبأ به » . ثم سَرَد كثيراً من أولئك الثقات المتكلم فيهم بما لا يؤثر .

ولا يخفى على الألباني احتجاجُ البخاري ومسلم وغيرهما بيزيد بن خُصَيفة .

وأما دعوى الاضطراب في رواية ابن خُصَيفة بورودها

Marfat.com

تارة بلفظ (ثلاث وعشرين) ، وتارة بلفظ (إحدى وعشرين) ، فغيرُ مقبولة ما دام الجمع ممكناً ، بما بيَّنه الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » بقوله : « والاختلاف فيما زاد على العشرين راجع إلى الاختلاف في الوتر ، فكأنه كان تارة يوتر بواحـدة وتارة بثلاث » .

هذا وأُفيدُ الألباني أن في رواية محمد بن يوسف من اختلاف الرواة عنه ، أكثر مما وقع في رواية ابن خُصَيفة .

فقد رَوى مالك في « الموطأ » عن محمد بن يوسف عـن السائب بن يزيد أنه قال : « أمَرَ عمر بن الخطاب أُبَيَّ بن كعب وتميماً الداري أن يقوما للناس بإحدى عشرة ركعة » .

ورَوَى محمد بن نصر المروزي في « قيام رمضان » من طريق محمد بن إسحاق : حدثني محمد بن يوسف عن السائب فقال « ثلاث عشرة » .

وروى عبد الرزاق في « مصنفه » عن داود بن قيس وغيره عن محمد بن يوسف عن السائب فقال (إحدى وعشرين) .

فلو كان مجرد الاختلاف في العدد موجبـاً للاضطراب ، لكانت رواية محمد بن يوسف التي حَصَل فيها هذا الاختلاف الكثير ، أقرب إلى الاضطراب من رواية ابن خُصَيفة .

لكن طريقة أهل العلم في الجمع بين روايات الحديث مهما

Marfat.com

أمكن : هي الواجبة ، فلذلك قال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » في الجمع بين هذه الروايات المختلفة : « الجمع بين هذه الروايات ممكن باختلاف الأحوال ، ويحتمل أن ذلك الاختلاف بحسب تطويل القراءة وتخفيفها ، فحيث يطيل القراءة تقل الركعات وبالعكس ، وبذلك جزم الداودي وغيره » . اهـ .

وللحافظين ابن عبد البر وأبي بكر بن العربي رأي آخر في رواية مالك (إحدى عشرة) أنها وهم من مالك ، والمحفوظ (إحدى وعشرين) .

وتُعقِّبا بأن مالكاً تابعه عبد العزيز بن محمد عند سعيد بن منصور في « سننه » ، ويحيى بن سعيد القطان عند أبي بكر بن أبي شيبة في « مصنفه » روياها عن محمد بن يوسف عن السائب بلفظ (إحدى عشرة) كما رواها مالك عن محمد بن يوسف ، فلم يهم مالك كما زعما .

وأما قول الألباني في أثر عبد الرزاق : « إن سَلِمَ من بينه وبين محمد بن يوسف ، فالعلة منه أعني عبد الرزاق ، فإنه وإن كان ثقة حافظاً ومصنِّفاً مشهوراً ، فقد كان عمي في آخر عمره فتغيَّر » . ثم ادَّعى الألباني أن روايته المذكورة مما لا يُدرَى هل حدَّث بها قبل التغير أم لا ؟

فالجواب عنه أنَّ مَنْ بين عبد الرزاق وبين محمد بن يوسف : الإمامَ الجليل داودَ بن قيس ، الذي وثقه الشافعي وأحمد وابن

Marfat.com

معين وعلي بن المديني وأبو زرعة وأبو حاتم وابن سعد والنسائي والقعنبي وابن حبان كما في « تهذيب التهذيب » للحافظ ابن حجر العسقلاني .

وأما عبد الرزاق فإمام جليل ، قال الحافـــظ في « هدي الساري » : أَحدُ الحفاظ الأثبات ، وثقه الأئمة كلهم إلا العباس ابن عبد العظيم العنبري وحده ،فتكلم بكلام أفرط فيه ، ولم يوافقه عليه أحد . وقد قال أبو زرعة الدمشقي : قيل لأحمد : من أثبَتُ في ابن جريج، عبدُ الرزاق أو محمد بن بكر البرساني ؟ فقال : عبد الرزاق . وقال عباس الدوري عن ابن معين : كان عبد الرزاق أثبت في حديث معمـر عن هشام . وقـال يعقوب ابن شيبة عن علي بن المديني : قال لي هشام بن يوسف : كان عبد الرزاق أعلمنا وأحفظنا » ، وبَسَطَ الكلامَ فيه .

وفي «تهذيب الكمال » للحافظ أبي الحجاج المزي ، أن عبد الرزاق قـــال : « كتَبَ عني ثلاثة لا أبالي أن لا يكتب عني غيرهم ، كتب عني ابن الشاذ كوني ، وهو من أحفظ النـاس ، وكتَبَ عني يحيي بن معين ، وهو من أعرف الناس بالرجال ، وكتَبَ عني أحمد بن حنبل وهو من أزهد الناس » . اهـ .

ولهذا قال الحافظ الذهبي في « الميزان » في ترجمة علي بـن المديني: لو تُرك حديث علي وصاحبه محمد ، وشيخه عبد الرزاق وعثمان بن أبي شيبة وإبراهيم بن سعد وعفان وأبان العطـــار

Marfat.com

وإسرائيل وأزهر السمان وبهز بن أسد وثابت البناني وجرير بن عبد الحميد ، لغلقنا الباب وانقطع الخطاب ، ولماتت الآثار ، واستولت الزنادقة ، وخرج الدجالون » .

وأما تغيُّرُ عبد الرزاق بعد العمى ، فلا يؤثر في مصنفاته ، لقول الإمام أحمد في رواية الأثرم عنه كما في « هدي الساري » « من سمع منه بعدما عمي فليس بشيء ، وما كان في كتبه صحيح ، وما ليس في كتبه فانه يُلقَن فيتلقن » .

وأثره المذكور الذي طعن فيه الألباني في كتبه التي أثنى عليها الإمام أحمد بن حنبل . وأما قرابة محمد بن يوسف من السائب بن يزيد ، فالجواب عنها أن يزيد بن خُصيفة كذلك من قرابة السائب ، ففي « تجريد التمهيد » : « يزيد بن خصيفة بن يزيد الكندي ابن أخي السائب بن يزيد » . وقال الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» : إن خصيفة بن يزيد والسائب بن يزيد أخَوان.

وأما اقتصار الحافظ ابن حجر في « تقريب التهذيب » على توثيق يزيد بن خُصيفة ، وقوله في محمد بن يوسف : ثقة ثبت ، فلا يرد على من أحاط علماً بما في « تهذيب التهذيب » و « هدي الساري » من قول إمام الفن يحيى بن معين في يزيد بن خصيفة : (ثقة حجة) .

وقد شَهِد له محمد بن يوسف لما راجعه إسماعيل بن أمية ، في بيان العدد المروي عن السائب وقال له أو (إحدى وعشرون) ؟ فقال له محمد بن يوسف : لقد سمع ذلك من

Marfat.com

السائب يزيد بن خصيفة . وسنَدُ هذه الرواية قد صحَّحه الألباني ، وحاول إثباتَ اضطراب رواية يزيد بن خصيفة به ، ولا يدري أنها حجة عليه !

هذا ما يتعلق بالدفاع عن حديث صلاة التراويح عشرين ركعة من ناحية يزيد بن خصيفة .

٢ ــ وأما الأمر الثاني مما أورده الألباني على حديث يزيد ابن خصيفة ، وهو ما رَوى أبو يعلى وابن نصر من حديث جابر ابن عبدالله قال : « جاء أُبَيّ بن كعب إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله ، كان مني الليلة شيء يعني في رمضان » الحديث المتقدم .

فالجواب عنه أن إقرار الشارع المذكور في هذا الحديث لا يدل على التحديد ، ولذلك صلى أُبيّ في خلافة عمر أولاً إحدى عشرة ركعة ، ثم لما رأى المصلحة في زيادة عدد التراويح إلى عشرين صلى بهم عشرين ، وأوتر بثلاث تارةً وبواحدة أخرى ، ولم ينكر عليه أحد من الصحابة .

وهذا على فرض صحة حديث أُبَيّ المذكور ، وإلا فمدارُ إسناده عند أبي يعلى ومحمد بن نصر على (عيسى بن جارية) وهو ضعيف . قال الحافظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب » : « قال ابن أبي خيثمة عن يحيي بن معين : ليس بذاك ، لا أعلم أحداً رَوَى عنه غير يعقوب (القُمي) ، وقال الدوري عن ابن معين عنده مناكير ، حدَّث عنه يعقوب القُمّي وعنبسة قاضي الري .

Marfat.com

وقال الآجري عن أبي داود : منكر الحديث ، وقال في موضع آخر – ما أعرفه – رَوى مناكير – وذكره الساجي والعقيلي في الضعفاء ، وقال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة » .

فليس من اللائق لمن يترك رواية يزيد بن خصيفة ، الذي احتج به الأئمة كلهم ، أن يقبل الاحتجاجَ برواية (عيسى بن جارية) الذي ضعَّفه يحيي بن معين وأبو داود والساجي والعقيلي وابن عدي بهذه العبارات ، وفي « الميزان » : أن النسائي قال فيه : « منكر الحديث » ، وجاء عنه أنه متروك .

ولهذا استنكَرَ النيموي قول الذهبي في حديثه عن جابر : « صلى بنا رسول الله ﷺ في شهر رمضان ثمـــان ركعات » : إسنادُه وسط . فقال : ليس بصواب ، بل إسناده دون وسط.

٣ – وأما الأمر الثالث مما أورده الألباني على حديث يزيد ابن خصيفة في التراويح ، وهو ما نقله الجُوريُ عن مالك بـن أنس ، فيجاب عنه بأمرين :

أحدهما : أن هذا النقل في غاية الانقطاع ، فان مالكاً كما في « تذكرة الحفاظ » توفي سنة تسع وسبعين ومائـــة ، والجُوري – الذي نَقَلَ عنه السبكي الكلام المذكور ونقله السيوطي عن السبكي – من تلامذة أبي بكر النيسابوري المولود سنة ثمـــان وثلاثين ومائتين ، كما في « طبقات الشافعية » للتاج ابن السبكي . وليس من الثلاثة الذي ذكرهم الألباني وقال فيهم: لا أدري أي هؤلاء الثلاثة أراد السيوطي – يعني بالجوري – .

52818

Marfat.com

بل هو كما في « طبقات الشافعية » لابن السبكي : علي بن الحسين القاضي أبو الحسن الجوري ، بضم الجيم ثم الواو الساكنة ثم الراء نسبة إلى جُور بلدة من بلاد فارس ، أحد الأئمة من أصحاب الوجوه ، لقي أبا بكر النيسابوري ، وحدَّث عنه وعن جماعة ، ومن تصانيفه « كتاب المرشد في مختصر المزني » ، قال التاج ابن السبكي : « أكثر عنه ابن الرفعة والوالد رحمهما الله ، النقلَ . وذكره الذهبي في « المشتبه في أسماء الرجال » وقال : الفقيه الشافعي ، له « الموجز في الفقه » في مجلدين ، من جُور فارس .

مع أنَّ الجوري تعقَّب هذا الذي نقله عن مالك بقوله : إن عدد الركعات لا حد له عند الشافعي لأنه نافلة .

الثاني : أنه من المستبعد أن يقول مالك : لا أدري من أين أُحدِث هذا الركوع ؟ وقد رَوَى في « موطأه » عن يزيد بن رومان أنه قال : كان الناس يقومون في زمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه بثلاث وعشرين ركعة .

وقال ابن أبي شيبة : حدثنا وكيع عن مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري أن عمر بن الخطاب أمَرَ رجلاً يصلي بهم عشرين ركعة .

وهذان المرسلان لا شك في الاحتجاج بهما ، لأن أهل العلم تلقوهما بالقبول . قال ابن تيمية في « إقامة الدليل على بطلان التحليل » : المرسلُ الذي له ما يوافقه أو الذي عمل به السلف : حجةٌ باتفاق الفقهاء .

Marfat.com

وأما قول الألباني في روايتي مالك عن يزيد بن رومـــان ويحيي بن سعيد الانصاري المذكورتين : لا يجوز أن يقال : إن إحداهما تقوي الأخرى ، لأن الشرط في ذلك أن يكون شيوخ كل من اللذين أرسلاها غير شيوخ الآخر ، وهذا لم يثبت هنا ، لأن كلا من الراويين يزيـد وابن سعيد مدني ، فالذي يغلب على الظن في هذه الحالة أنهما اشتركا في الرواية عن بعض الشيوخ ، وعليه فمن الجائز أن يكون شيخهما الذي تلقيا عنه هذه الرواية إنما هو شيخ واحد ، وهذا قد يكون مجهولاً أو ضعيفاً لا يحتج به . ومن الجائز أنهما تلقيـــا عن شيخين متغايرين ، ولكنهما ضعيفان لا يعتبر بهما ، إلى آخر كلام الألباني ...!

فهذا من قبيل الوساوس ! التي لو فُتحَ بابُهـا لرُدَّ كثير من السنن الثابتة بالوهم الفاسد !

وما ذكره من التجويزات العقلية ، يرد عليـــه أن يحيى بن سعيد من الرواة عن السائب بن يزيد الصحابي ، فتلقيه هذا عنه هو الغالب على الظن ، ومن الجائز أن يكون ابن رومان كذلك ، ويشهد لمرَسليهما روايةُ يزيد بن خصيفة المتقدمة ، وروايةُ محمد ابن يوسف عند عبد الرزاق المحفوظة ، وتلقي العلماء مضمون المرَسلين المذكورين بالقبول إما عملاً وإما إقراراً .

ومما يدل على عدم إنكار مالك زيادة التراويح على إحدى عشرة ركعة ، ما في « المدوّنة » من رواية ابن القاسم عن مالك أنه قال : بعثَ إليَّ الأمير ، وأراد أن ينقص من قيام رمضان

Marfat.com

الذي يقومه الناس ، قال ابن القاسم : وهو تسع وثلاثون ركعة بالوتر ، ست وثلاثون ركعة ، والوتر ثلاثة . قال مالك : فنهيته أن ينقص من ذلك شيئاً ، قلت له : هذا ما أدركتُ عليه الناس وهو الأمر القديم الذي لم يزل الناس عليه . اهـ .

فإن هذا دليل على أن الإمام مالكاً لا ينكر زيادة التراويح على إحدى عشرة ركعة ، وعلى أن الناس إذا جروا على كيفية من كيفيات التراويح المنقولة عـــن السلف الصالح ، لا ينبغي جبرهم على تركها إلى كيفية أخرى ، لأن ذلك يُدخل عليهـــم شغباً في أنفسهم وحيرة في دينهم .

ولا شك أنَّ نقل ما يُنسب إلى مالك عن مالـــك من « الموطأ » و « المدونة » أحرى وأولى من النقل من غيرهما ، لقول ابن دقيق العيد في خطبة « شرح الإلمام » : ما جزمت به عن أئمة الاجتهاد ، تحريت فيه ومنحته من طريق الاحتياط ما يكفيه ، فان كان من أحـــد المذاهب الأربعة نقلته من كتب أصحابه وأخذته عن المتن ، فأتيت الأمر من بابه ، ولم أعتبر حكاية الغير عنهم ، فانه طريق وقعَ فيـه الخلل ، وتعدد من جماعة النقلة فيه الزلل ، وحكى المخالفون للمذاهب عنها مـا ليس منها . اهـ .

وأما أبو بكر بن العربي فقـد صرح في أول كلامه في « العارضة » بأنه ليس لعدد ركعات التراويح حد محدود ، وباقي عبارة « العارضة » فيه من التحريف والخلل ما منعني من الاعتماد

Marfat.com

عليه ، وقد صرح ابن العربي في « أحكام القرآن » في تفسير آية ﴿ولتكبروا الله على ما هداكم﴾ بأنه ليس في قيام الليل ركعات مقررة ، مع أن الشيء إذا ثبت عن الصحابة فلا عبرة بمخالفة من خالفهم .

٤ — وأما الأمر الرابع : مما أورده الألباني على حديث ابن خُصيفة في التراويح ، وهو تعبير الشافعي في « مختصر المزني » والترمذي في « الجامع » بصيغة (رُوي) .

فالجواب عنه أن مع هذه الصيغة من هذين الإمامين قرينة تدل على عدم قصدهما بها التضعيف، وهي قول الشافعي في عبارته « وأحبُّ إليَّ عشرون ، لأنه روي عن عمر وكذلك يقومون بمكة ويوترون بثلاث » . وفي عبارة الترمذي قوله : « وأكثر أهل العلم على ما رُوي عن عمر وعلي وغيرهما من أصحاب النبي ﷺ عشرين ركعة ، وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي » .

فقولُ الشافعي «وأحب إلي عشرون» وذكرُ الترمذي « أن عمل أكثر أهل العلم من الصحابة وغيرهم في ذلك » دليلان قاطعان على عدم التضعيف .

على أن كلام النووي في الصيَغ التي تستعمل في التمريض كيُروَى ويذكر ونحو ذلك، يَرد عليه أن الإمام البخاري أورد بعض هذه الألفاظ في «الصحيح» ، كقوله في الطب : « ويذكر عن ابن عباس عن النبي ﷺ في الرقية بفاتحة الكتاب » ، فانه

Marfat.com

أسنده في موضع آخر بلفظ « إنّ نفراً من الصحابة مروا بحي فيه لديغ ، فذكر الحديث في رقيتهم للرجل بفاتحة الكتاب » .

وكقوله في الصلاة : « ويذكر عن عبد الله بن سائب قال : قرأ النبي ﷺ المؤمنون في صلاة الصبح ، حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون أخذته سعلةٌ فركع » ، وهذا حديث صحيح أخرجه مسلم . وبَسطُ الكلام على هذا في « تدريب الراوي للسيوطي » ، ولِما تقدم مال ابن الصلاح إلى أن هذه الصيغ تستعمل في الصحيح والضعيف .

٥ ـ وأما الأمر الخامس : فقد أورده الألباني على حديث ابن خصيفة في التراويح ، وهو قول شيخ الإسلام ابن تيمية في رد قول الرافضي : « إن عليا يصلي في اليوم والليلة ألفَ ركعة » : « عليٌّ كان أعلم بسنته وأتبع لهديه من أن يخالفه هذه المخالفة ، لو كان ذلك ممكناً » .

فالجواب عنه أن مراد شيخ الإسلام بهذه العبارة قد صرّح به في « منهاج السنة » بقوله : « إذ عليه — أي على علي حقوق نفسه من مصالحها ونومها وأكلها وشربها وحاجتها ووضوئها ومباشرته أهله وسراريه والنظر لأولاده وأهله ورعيته مما يستوعب نصفَ الزمان تقريباً ، فالساعة الواحدة لا تتسع لثمانين ركعة إلا أن تكون بالفاتحة فقط ، وبلا طمأنينة ، وعلي كرّم الله وجهه أجل من أن يصلي صلاة المنافقين التي هي نقرٌ ، ولا يُذكَرُ الله فيها إلا قليلاً كما في الصحيحين » .

Marfat.com

وقال في موضع آخر : « الزمان لا يتسع لألف ركعة من أمير الأمة ، مع سياستهم ومصالحهم في أهله ونفسه إلا أن تكون صلاته صلاة نقر نزّه الله علياً عنها » .

ومن هنا يعلم أن الذي نزّه شيخ الإسلام ابن تيمية عنه علياً صلاةُ ألف ركعة في اليوم والليلة ، لاستلزامها نقر الصلاة وتضييع الحقوق الواجبة عليه ، لا إجازةُ التراويح بأكثر من إحدى عشرة ركعة .

والدليل على ذلك أنه لما ردّ على الرافضي قوله بابتداع عمر في التراويح ، قال : لو كان - أي عملُ عمر في التراويح - قبيحاً منهياً عنه ، لكان عليّ أبطله لمّا صار أمير المؤمنين وهو بالكوفة ، فلما كان جاريا في ذلك مجرى عمر ، دلّ على استحباب ذلك ، بل روي عن علي أنه قال : نَوَّر الله على عمر قبرَه كما نَوَّر علينا مساجدنا .

وعن أبي عبد الرحمن السلمي أن علياً دعا القرّاء في رمضان فأمرَ رجلاً منهم يصلي بالناس عشرين ركعة ، وكان علي يوتر بهم . وعن عرفجة الثقفي قال : كان عليّ يأمر الناس بقيام شهر رمضان ، ويجعل للرجال إماماً ، وللنساء إماماً ، قال عرفجة : فكنت إمامَ النساء . رواهما البيهقي في سننه » . انتهى كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في « منهاج السنة » .

وبه يتبين أنه لم يقصد بكلامه الذي ذكره الألباني تنزيه علي عن إقرار زيادة التراويح على إحدى عشرة ركعة ،

Marfat.com

كما ادّعى الألباني ! واستدلالُ ابن تيمية بأثر عبد الرحمن السلمي – وفيه الأمر بصلاة التراويح عشرين ركعة – في مقام الرد على الرافضي أقوى دليل على ثبوته عنده .

وتعلّقُ الألباني في تضعيفه بأن في سنده حماد بن شعيب وعطاء بن السائب . يجاب عنه بأن البيهقي قد قوّاه في « سننه » بما رَوى عن أبي الخصيب قال : كان يؤمنا سويد بن غفلة في رمضان فيصلي خمس ترويحات عشرين ركعة . وبما رَوى عن سُتير بن شَكَل وكان من أصحاب عليّ أنه كان يؤمهم في شهر رمضان بعشرين ركعة ويوتر بثلاث وبما رَوَى بسنده إلى أبي الحسناء أن علياً أمر رجلاً يصلي بهم في رمضان عشرين ركعة .

فاستفيد من عمل أصحاب علي ورواية أبي الحسناء ثبوت ذلك عن علي .

وأما اعتماد الألباني في أثر أبي الحسناء على قول الذهبي في أبي الحسناء : لا يعرف ، وقول الحافظ فيه : مجهول .

فالجواب عنه أن الدولابي روى في « الأسماء والكنى » عن العباس بن محمد عن يحيى بن معين أنه قال : « أبو الحسناء رَوى عنه شريك والحسن بن صالح الكوفي » . والمقرر في قواعد الحديث أن رواية اثنين عن الراوي ، ترفع عنه اسم الجهالة كما بينه الدارقطني في « سننه » وابن عبد البر في « الاستذكار » والخطيب في « الكفاية » وغيرهم .

Marfat.com

ولذلك تعقّب الحافـــظ ابن التركماني في « الجوهر النقي » تضعيفَ قول البيهقي إسنادَ أثر أبي الحسناء، تعقّبه ابن التركماني بقوله : « الأظهر أنّ ضعفه من جهة أبي سعد سعيد بن المرزبان البقال، فإنه متكلم فيه، فإن كان كذلك، فقد تابعه عليه غيره، قال ابن أبي شيبة في « المصنف » : حدثنا وكيع عن الحسن بن صالح عن عمرو بن قيس عن أبي الحسناء أن علياً أمَرَ رجـــلاً يصلي في رمضان عشرين ركعة ، وعمرو بن قيس أظنه الملائي ، وثّقه أحمد ويحيى وأبو حاتم وأبو زرعة وغيرهم ، وأخرج له مسلم » انتهى كلام ابن التركماني .

ففي التعلـُّقِ بذيـل البيهقي وابن تيمية وصاحب « الجوهر النقي» في ثبوت ذلك عن علي ما يغنينا عن التعلق بالتشويشات!

Marfat.com

بيان أن التراويح من النوافل المطلقة، وأن الزيادة فيها ليست كالزيادة في الظهر ولا كصلاة الرغائب

لا شك في اعتبار التراويح من النوافل المطلقة ، فقد روى محمد بن نصر عن الزعفراني عن الشافعي قـــال : « رأيت الناس يقومون بالمدينة تسعاً وثلاثين ركعة .قال: وأحبُّ إليّ عشرون، قال : وكذلك يقومون بمكة . قـــال : وليس في شيء من هذا ضِيق ، ولا حَدٌّ ينتهي إليه ، لأنه نافلة، فان أطالوا القيام وأقلُّوا السجود فحسَن ، وهو أحب إليّ ، وإن أكثروا الركوع والسجود فحسن»[1] .

وقال الترمذي في « الجامع »: « اختَلَف أهل العلم في قيام رمضان ، فرأى بعضهم أن يُصَلّى إحدى وأربعين ركعة مـع الوتر ، وهو قول أهل المدينة، والعمل على هذا عندهم بالمدينة .

---

(١) وكلام الشافعي المذكور في « فتح الباري » بلفظ « رأيت الناس يقومون بالمدينة بتسع وثلاثين ، وبمكة بثلاث وعشرين ، وليس في شيء من ذلك ضيق» الخ. وبهذا تعقب القسطلاني في «شرح البخاري» قولَ من قال من الشافعية بأنه ليس لغير أهل المدينة أن يفعلوا في التراويح فعلَ أهل المدينة».

Marfat.com

وأكثرُ أهل العلم على ما رُوي عن عمر وعلي وغيرهما من أصحاب النبي ﷺ عشرين ركعة، وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي . قال الشافعي : وهكذا أدركت ببلدنا بمكة يصلون عشرين ركعة. وقال أحمد: رُوي في هذا ألوان، ولم يَقضِ فيه بشيء . وقال إسحق : بل نختار إحدى وأربعين ركعة على ما روي عن أُبَيّ بن كعب » . انتهى كلام الترمذي .

وفي « قيام رمضان » لمحمد بن نصر المروزي عن إسحاق ابن منصور أنه قال : قلت لأحمد بن حنبل : كم من ركعة تصلي في قيام شهر رمضان؟ فقال : قد قيل فيه ألوان نحو من أربعين، إنما هو تطوع » . قال ابن نصر : « قال إسحاق : نختار أربعين ركعة وتكون القراءة أخف » .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في الجزء الثاني من « الفتاوى » ص ٤٠١ « إن نفس قيام رمضان لم يُوقِّتْ فيه النبيُّ ﷺ عدداً معيناً ، بل كان هو ﷺ لا يزيد في رمضان ولا غيره على ثلاث عشرة ركعة ، لكن كان يُطيل الركعات ، فلما جمعهم عمر على أُبَي بن كعب ، كان يصلي بهم عشرين ركعة ثم يوتر بثلاث ، وكان يخفف القراءة بقدر ما زاد من الركعات لأن ذلك أخف على المأمورين من تطويل الركعة الواحدة .

ثم كانت طائفة من السلف يقومون بأربعين ركعة ويوترون بثلاث ، وآخرون قاموا بست وثلاثين وأوتروا بثلاث ، وهذا كله سائغ فكيفما قام بهم في رمضان من هذه الوجوه فقد أحسن،

Marfat.com

والأفضلُ يختلف باختلاف أحوال المصلين ، فان كان فيهم احتمالٌ لطول القيام بعشرِ ركعات وثلاث بعدها ، كما كان النبي ﷺ يصلي لنفسه في رمضان وغيره فهو الأفضل ، وإن كانوا لا يحتملونه فالقيام بعشرين أفضل ، فهو الذي يَعمل به أكثر المسلمين ، فانه وسط بين العشرين وبين الأربعين ، وإن قام بأربعين وغيرها جاز ذلك ، ولا يكره شيء من ذلك ، وقد نَصَّ على ذلك غير واحد من الأئمة كأحمد وغيره ، ومن ظَنَّ أن قيام رمضان فيه عددٌ مؤقت عن النبي ﷺ لا يُزادُ فيه ولا ينقص منه فقد أخطأ اهـ .

قلتُ : وفي نفس هذا الخطأ وقع الألباني في « رسالة التراويح » !

وبالغ إلى حد القول بأن الزيادة على (إحدى عشر ركعة) كزيادة ركعة خامسة في الظهر ! وهذا قول لا يصدر ممن يعرف قيام السلف بصلاة التراويح ، ولا يصدر ممن يعرف تصريح أئمة العلم بجواز صلاتها أكثر من (إحدى عشرة ركعة) ، كما دلّت عليه النصوص المتقدمة التي أوردنا بعضها ولم نستقص .

وأتى الألباني بدعوى باطلة ! لا يُقضَى منها العجب ! تستلزم تضليل السلف الصالح ، الذين كانوا يصلونها أكثر من (إحدى عشرة ركعة) ، وذلك في قوله :

« وما مِثْلُ مَنْ يَفْعَلُ ذلك – أي الزيادة على إحدى

Marfat.com

عشرة ركعة في التراويح – إلا كمن يصلي صلاة يخالف بهـا صلاة النبي ﷺ المنقولة عنه بالأسانيد الصحيحة ، يُخالِفُها كمّاً وكيفاً ! متناسياً قوله ﷺ : « صلوا كما رأيتموني أُصلي » . محتجاً بمثل تلك المطلقات ، كمن يصلي الظهر خمساً وسنة الفجر أربعاً ، وكمن يصلي بركوعين وسجدات ، وفسادُ هذا لا يخفى على عاقل » . انتهى كلام الألباني !!! وفسادُه لا يخفى على عاقل !

ومما يدل على التوسعة حديثُ « الصلاة خير موضوع ، فمن شاء استقل ومن شاء استكثر » . وهو حديث مشهور ، رواه أحمد والبزار من حديث عبيد بن الحسحاس عن أبي ذر ، ورواه ابن حبان في « صحيحه » من حديث أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر كما في « التلخيص الحبير » للحافظ ابن حجر العسقلاني وقد وافق الحافـظُ العراقي في « المغني » وابنـُه في « طرح التثريب » ابنَ حبان والحاكم على تصحيحه .

وقياسُ الألباني الزيادة في التراويح على إحدى عشرة ركعة ، على صلاة الرغائب وما أشبهها مما جزم العلماء بأنه غير مندرج في عموم « الصلاة خير موضوع » يرده تفرقة السبكي بين صلاة التراويح وبين صلاة الرغائب في « إشراق المصابيح » بقوله : « لو لم تكن مطلوبة لكانت بدعـة مذمومة ، كما في الرغائب ليلة النصف من شعبان وأول جمعة من رجب ، فكان يجب إنكارها ، وبطلانها معلوم بالضرورة من الدين » . وما بينه ابن

Marfat.com

دقيق العيد في « إحكام الأحكام » من كون المانع للاندماج في صلاة الرغائب نصاً خاصاً بالمنع .

وأما في الزيادة فلم يوجد نص يخرجها من عموم الحديث المذكور ، بل عمل السلف الصالح يدل على اندماج الزيادة على إحدى عشرة ركعة فيها تحت عموم هذا الحديث .

وأما الأمر السادس وهو الاستدلال بحديث عائشة رضي الله عنها : « ما كان النبي ﷺ يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة » .

فالجواب عنه أنه ليس فيه دليل على منع الزيادة على إحدى عشرة ركعة في التراويح وغيرها . قال الحافظ ابن العراقي في « طرح التثريب » : « قد اتفق العلماء على أنه ليس له — أي لقيام الليل — حد محصور ، ولكن اختلفت الروايات فيما كان يفعله النبي ﷺ ، قال القاضي عياض :

في حديث عائشة من رواية سعد بن هشام : قيام النبي ﷺ بتسع ركعات ، وحديثِ عروة عن عائشة بإحدى عشرة منهن الوتر ، يسلم من كل ركعتين ، وكان يركع ركعتي الفجر إذا جاء المؤذن .

ومن رواية هشام بن عروة وغيره عن عروة عنها ثلاث عشرة بركعتي الفجر .

Marfat.com

وعنها كان لا يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة ، يصلي أربعاً وأربعاً وثلاثاً .

وعنها كان يصلي ثلاث عشرة ، ثمانياً ثم يوتر ، ثم يصلي ركعتين وهو جالس ، ثم يصلي ركعتي الفجر ، وقد فسرتها في الحديث الآخر : منها ركعتا الفجر .

وعنها في البخاري أن صلاته ﷺ بالليل سبع وتسع .

وذكر البخاري ومسلم من حديث ابن عباس أن صلاته ﷺ من الليل ثلاث عشرة ركعة وركعتان بعد الفجر سنة الفجر .

وفي حديث زيد بن خالد أنه ﷺ صلى ركعتين خفيفتين ثم طويلتين وذكر الحديث ، وقال في آخره : فتلك ثلاث عشرة .

قال القاضي : « قال العلماء في هذه الأحاديث إخبارُ كل واحد من ابن عباس وزيد وعائشة بما شاهدوا .

وأما الاختلاف في حديث عائشة ، فقيل هو منها ، وقيل هو من الرواة عنها ، فيحتمل أن إخبارها بإحدى عشرة هو الأغلب ، وباقي رواياتها إخبار منها بما كان يقع نادراً في بعض الأوقات، فأكثره خمس عشرة ركعة بركعتي الفجر،وأقله سبع، وذلك بحسب ما كان يحصل من اتساع الوقت أو ضيقه بطول القراءة ، كما جاء في حديث حذيفة وابن مسعود ، أو لنوم أو عذر مرض أو غيره ، أو في بعض الأوقات عند كبر السن ، كما قالت فلما أَسَنَّ رسول الله ﷺ صلى سبع ركعات ، أو نارة

Marfat.com

تعد الركعتين الخفيفتين في أول قيام الليل ، كما رواهما زيد بن خالد وروتهما عائشة أيضاً في بعض الروايات،وتعد ركعتي الفجر تارة ، وتحذفهما أخرى ، أو تعد إحداهما ، وقد تكون عدت راتبة العشاء مع ذلك تارة ، وحذفتها تارة أخرى .

قال القاضي : ولا خلاف في أنه ليس في ذلك حدّ لا يُزاد عليه ولا ينقص منه ، وأنّ صلاة الليل من الطاعات التي كلما زاد فيها زاد الأجر ، وإنما الخلاف في فعل النبي ﷺ وما اختاره لنفسه والله أعلم .

هذا كلام القاضي ونقله النووي وأقره . انتهى كلام الحافظ ابن العراقي في « طرح التثريب » .

ويشهد لما ذكره من عدم تحديد قيام الليل ، ما روى ابن نصر وابن حبان وابن المنذر عن أبي هريرة مرفوعاً « أوتروا بخمس أو بسبع أو بتسع أو بإحدى عشرة ركعة أو بأكثر من ذلك » وهو حديث صححه الحافظ العراقي كما في « نيل الأوطار » و« تحفة الذاكرين » ، وتعقّبَ به الحافظ ابن حجر في « التلخيص الحبير » قولَ الرافعي لم يُنقَل زيادة على ثلاث عشرة ركعة .

وعبارةُ الحافظ « فيه نظر – أي في كلام الرافعي – ففي حواشي المنذري : قيل أكثرُ ما رُوي في صلاة الليل سبع عشرة ، وهي عِدادُ ركعات اليوم والليلة ، وروى ابن حبان وابن المنذر والحاكم من طريق عِراك عن أبي هريرة مرفوعاً

Marfat.com

« أوتروا بخمس أو بسبع أو بتسع أو باحدى عشرة أو بأكثر من ذلك » انتهى كلام الحافظ .

ومنه يتبين ويظهر بطلانُ قول الألباني : إن الحديث بهذه الزيادة (أو بأكثر من ذلك): منكر . من غير استناد إلى شيء إلا أنه لم يطلع على ترجمة طاهر بن عمرو أحد رواته ، وأنه رُوي موقوفاً ، وهذا شيء لا يُلتَفت إليه ما دام الحديث قد صحَّحه ابن حبان والحافظان ابن حجر والعراقي .

و (طاهر) كما في «سنن البيهقي » هو أبو الحسين طاهر بن عمرو بن الربيع بن طارق بن قرة بن نهيك بن مجاهد الهلالي حدَّث بمصر . وفي « الموضح لأوهام الجمع والتفريق » للحافظ الخطيب البغدادي و « تلقيح فهوم أهل الأثر » لابن الجوزي أنه رَوى عنه أبو العباس الأصم ، وأنه هو حبشي بن عمرو الذي يروى عنه أبو بكر بن خزيمة النيسابوري والحسن ابن حبيب الدمشقي .

ومن طريق طاهر ذكر ابن القيم في « إعلام الموقعين » هذا الحديث مرفوعاً « أوتروا بخمس أو سبع أو تسع أو باحدى عشرة ركعة أو بأكثر من ذلك » ، وجزَمَ بصحة إسناده ، واعتبره المثال الثالث والخمسين لرد السُّنَّة الثابتة الصحيحة المحكمة في الوتر .

وأما الوقف فقال الحافظ ابن حجر : إنَّ وقف من وقفه لا يضر . وقال السيوطي في « المصابيح في صلاة التراويح » : إن

Marfat.com

العلماء اختلفوا في عددها ــ أي اختلافَ تنوع لا اختلاف تضاد ــ ولو ثبت ذلك ــ أي التحديد - من فعل النبي ﷺ لم يختلف فيه كعدد ركعات الوتر وركعات الرواتب » .

وقال العلامة الشيخ شبير أحمد العثماني في « فتح الملهم شرح صحيح مسلم » : « أما عددُ الركعات فلم يحدّ رسول الله ﷺ فيه بحد لا يجوز تجاوزه ، فهو على إطلاق قوله : « صلاةُ الليل مثنى مثنى » ، وقوله : « الصلاة خير موضوع ، فمن استطاع أن يستكثر فليستكثر » . رواه الطبراني في « الأوسط » عن أبي هريرة ، قال العلقمي بجانبه : علامة الصحة .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في الجزء الاول من « الفتاوى » ص ١٩١ : « ثبت أن أبي بن كعب كان يقوم بالناس عشرين ركعة في رمضان ، ويوتر بثلاث . فرأى كثير من العلماء أن ذلك هو السنة ، لأنه قام بين المهاجرين والأنصار ولم ينكره منكر . واستَحب آخرون تسعاً وثلاثين ركعة ، بناءً على أنه عمل أهل المدينة القديم .

وقالت طائفة : قد ثبت في الصحيح عن عائشة أن النبي ﷺ لم يكن يزيد في رمضان ولا غيره على ثلاث عشرة ركعة ، واضطربوا في الأصل لما ظنوه من معارضة الحديث الصحيح لما ثَبتَ من سنة الخلفاء الراشدين وعمل المسلمين .

والصوابُ أن ذلك جميعه حسن كما نص على ذلك الإمام

Marfat.com

أحمد ، وأنه لا يوقّت في قيام رمضان عدد ، فان النبي ﷺ لم يوقّت فيها عدداً ، وحينئذ فيكون تكثير الركعات وتقليلها بحسب طول القيام وقصره ، فان النبي ﷺ كان يطيل القيام بالليل ، حتى قدثبت عنه في الصحيح من حديث حذيفة أنه كان يقرأ في الركعة بالبقرة والنساء وآل عمران . فكان طول القيام يغني عن تكثير الركعات .

وأُبيّ بن كعب لما قام بهم وهم جماعة واحدة ، لم يمكن أن يطيل بهم القيام ، فكثّر الركعات ليكون ذلك عوضاً عن طول القيام ، وجعلوا ذلك ضعفَ عدد ركعاته ، فانه كان يقوم بالليل إحدى عشرة ركعة أو ثلاث عشرة ركعة ، ثم بعد ذلك كان الناس بالمدينة ضعّفوا عن طول القيام ، فكثّروا الركعات حتى بلغت تسعاً وثلاثين » .

وقال في ص ١٤٨ من هذا الجزء في « الفتاوى » : « كان النبي ﷺ قيامه بالليل هو وتره ، يصلي بالليل في رمضان وغير رمضان إحدى عشرة ركعة ، أو ثلاث عشرة ركعة . لكنه كان يطيلها ، فلما كان ذلك يشق على الناس ، قام بهم أُبيُّ ابن كعب في زمن عمر بن الخطاب عشرين ركعة ، يوتر بعدها ويخفف القيام ، فكان تضعيف العدد عوضاً عن طول القيام ، وكان بعض السلف يقوم أربعين ، ركعة فيكون قيامها أخف ويوتر بعدها بثلاث ، وكان بعضهم يقوم بست وثلاثين ركعة يوتر بعدها » .

Marfat.com

وفي « الاختيارات » : و « التراويح إن صلاها كمذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد عشرين ركعة ، أو كمذهب مالك ستاً وثلاثين ، أو ثلاث عشرة ، أو إحدى عشرة فقد أحسن كما نص عليه الإمام أحمد لعدم التوقيت ، فيكون تكثير الركعات وتقليلها بحسب طول القيام وقصره » . انتهى .

فهذه نصوص العلماء الصريحة في عدم التحديد في التراويح ، وبه يتبين بطلان دعوى الألباني : « أن من صلى التراويح أكثر من (إحدى عشرة ركعة) كمن صلى الظهر خمس ركعات وسنة الفجر أربعا ، وكمن صلى بركوعين أو سجدات » !!!

ونعوذ بالله من التشويش وتجهيل السلف الصالح ، ونسأله سبحانه العافية من ذلك ، والتوفيق لما يحبه ويرضاه .

Marfat.com

خلاصة البحث

يتلخص بحثنا هذا فيما يلي :

١ – صحة حديث يزيد بن خُصيفة الذي ثبت فيه صلاة الصحابة التراويحَ عشرين ركعة في عهد عمر بن الخطاب ثاني الخلفاء الراشدين الهادين المهديين ، وأنه لا مطعن فيه بوجه من الوجوه ، وأن أئمة العلم تلقوه بالقبول .

٢ – وأنه لا تعارض بينه وبين ما رواه مالك في « الموطأ» عن محمد بن يوسف .

٣ – وأن حديث عائشة ليس فيه تحديد لا للتراويح ولا لغيرها ، من قيام الليل باتفاق العلماء المعتبرين ، بل كل ذلك من النوافل المطلقة .

٤ – وأن إنكار زيادة التراويح على إحدى عشرة ركعة ، ليس مذهب مالك والشافعي والترمذي والسيوطي ، كما توهمه الألباني وعزاه إليهم في رسالته « في التراويح » ، وأنه ادّعاء باطل ترده النصوص الصريحة التي أوردناها .

٥ – وأن شيخ الإسلام ابن تيمية لم ينزه علياً عن إقرار زيادة التراويح على إحدى عشرة ركعة كما زعمه الألباني .

Marfat.com

فالواجبُ – على من أراد أن يكتب بحثاً علمياً – التثبُّتُ قبل كتابته وأمانتُه وتجرُّده فيما يكتبه .

وختاماً نسأل الله لنا وللألباني التوفيق ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

Marfat.com

تعقب لبعض أغلاط الألباني[1]

بقلم اسماعيل الأنصاري

قرأنا في رسالة « تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد » للألباني كلمة حول صنيع الشيخ العلامة سليمان بن عبد الله بن محمد ابن عبد الوهاب في «حاشية المقنع»، رأينا من أداء واجب ذلك الإمام أن نتعقبها بعد سردها بما هو الصواب ، إحقاقاً للحق وإبطالاً للباطل، فنقول وبالله التوفيق وهو حسبي ونعم الوكيل:

قال الألباني في الرسالة المذكورة ص ٢٦ تعليقاً على حديث جابر في النهي عن تجصيص القبور والقعود عليها والبناء عليها : « وقول الشيخ سليمان حفيد محمد بن عبد الوهاب رحمهم الله في حاشيته على « المقنع » ١٢٥/١/٢٢ م « متفق عليه » وَهمٌ منه ، ثم عزاه ص٢٨١ لمسلم وحده فأصاب ، وله من مثلِ هذا التخريج أو هامٌ كثيرة جداً تجعل الاعتماد عليه في التخريج غيرَ موثوق به ، وأنا أضرب على ذلك بعض الأمثلة الأخرى .

---

(١) وهذا تعقب آخر لبعض أغلاط الألباني ، نشرته مجلة الحج التي تصدر في مكة المكرمة ، في سنتها ١٤ في الجزء الأول ١٦ رجب ١٣٧٩ ، رأينا إلحاقه هنا لما له من صلة بكشف بعض أغلاط الألباني وادعاءاته . والله ولي التوفيق .

Marfat.com

أولاً : قال ص ٢٠ روى جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «ولا تنتفعوا من الميته بشيء» رواه الدارقطني باسناد جيد.

وهذا حديث ضعيف وفي الصحيح ما يعارضـــه ، وعزوه للدارقطني وهم لم أجد من سبقه إليه .

ثانياً قـال ص ٢٨ « لقوله ﷺ من استنجى من ريح فليس منا » رواه الطبراني في « معجمه الصغير » .

قلت: وليس في «المعجم»، وأنا من أخبر الناس به والحمد لله، فاني كنت خدمته ورتبته على مسانيد الصحابة ، ووضعت لـه فهرساً جامعاً لأحاديثه .

ثالثاً قال: ص ٢٩ قال النبي ﷺ « لخلوف فم الصائم » رواه الترمذي .

قلت : وهو في « البخاري » .

هذه عبارة الألباني حول ذلك الإمام ، ونحن دفاعاً عنـــه وإحقاقاً للحق نقول :

أما حديث جابر رضي الله عنه « نهى النبي ﷺ أن يجصص القبر ، وأن يُقعد عليه وأن يبنى عليه ، فليس في ص ١٢٥ من حاشية « المقنع » طبعة المطبعة السلفية التي اعتمدها الألباني ولم تتعرض له الحاشية في ذلك الموضع أصلا ، بـــل إنما هو في ص ٢٨١ من الجزء الاول ذكره الشيخ سليمان وقال : « رواه مسلم والترمذي وزاد : « وأن يكتب عليها ، وقال : حديث حسن صحيح » .

Marfat.com

فتبين من هذا وَهمُ الألباني في هذا التوهيم وفي اقتصار الشيخ سليمان على عزوه لمسلم ، فإنه قد عزاه إليه وإلى الترمذي .

وأما حديث « لا تنتفعوا من الميتة بشيء » ففي « المغني » للموفق و « الشرح الكبير » لشمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن مـــا نصه « روى أبو بكر الشافعي بإسناده عن أبي الزبير عن جابر أن النبي ﷺ قـــال : « لا تنتفعوا من الميتة بشيء » . وإسناده حسن ، وقد أقرهما الحافظ ابن حجر على هذا التحسين في « التلخيص الحبير » ، وتبعه الشوكاني في « نيل الأوطار » وذكر له رواية عند ابن وهب فيها زمعة وهو ضعيف .

فليس من اللائق للألبـــاني تضعيفُ حديث حسن بوجود طريق له أخرى ضعيفة ، فإن ذلك خلاف ما قرره أئمة الفن !

وأما دعوى معارضة الحديث المذكور لما في « الصحيح » ، فغيرُ قائمة على أساس ما دام هذا الحديث عاماً والأحاديث التي ظنها الألباني مخالفة له خاصة ، ولا ينبغي الإقـــدام على رد الأحاديث الثابتة ، بمجرد دعوى المعارضة للأحاديث الصحيحة كما بينه الحافظ ابن حجر في « القول المسدَّد في الذب عن مسند الإمام أحمد » ، قـــال : « كيف يُدَّعى الوضع على الأحاديث الصحيحة بمجرد هذا التوهم؟! ولو فُتح هذا الباب لردّ الأحاديث لادُّعي في كثير من الأحاديث البطلان ، ولكن يأبى الله ذلـك والمؤمنون » . وقال أيضاً : لا ينبغي الإقدام على الحكم بالوضع إلا عند عدم إمكان الجمع ، ولا يلزم من تعذر الجمع في الحال ألا

Marfat.com

يمكن بعد ذلك ، وفوق كل ذي عـلم عليم . وطريق الورع في مثل هذا أن لا يحكم على الحديث بالبطلان ، بل يتوقف فيه إلى أن يظهر لغيره ما لم يظهر له » .

وقال ابن حزم في « المحلى » ضمُّ أقواله عليه الصلاة والسلام بعضها إلى بعض فرض ، ولا يحل ضربُ بعضها ببعض ، لأنهـا كلها حق من عند الله عز وجل ، قال الله تعالى ﴿وما ينطقُ عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ﴾ وقال: ﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ﴾ .

وأما عزو الحديث إلى الدارقطني ، فإنما نقله الشيخ سليمان عن « المبدع » ، واستناد الألباني في توهيم ذلك إلى أنه لم يجد من سبقه إليه غير ناهض ، إذ لا يخفى ما بين عدم وجود الشيء وعدمِ الشيء من البون الكبير ، لا سيما ومؤلفات الدارقطني كثيرة ، ليس في وسع الألباني تتبعُها حتى يُقابل نفيَه بإثبات صاحب « المبدع » .

مع أنّ حديث ابن عُكَيم عند الدارقطني يشهد لهـذا الحديث ، وقد صححه ابن حبـان وابن حزم في « المحلى » ، ونَقَل ابن القيم عن طائفة من أهل العلم أنه محفوظ ، وتعقّبَ الحافظُ ابن حجر في « فتح الباري » أهم العلل التي عُلّل بها ، وارتضى هو ومن قبْلَه الجمعَ بينه وبين أحاديث الدّباغ بأن الإهاب هو الجلد الذي لم يُدبغ ، وأحاديث الدّباغ تدل على الاستمتاع بعد الدبغ .

Marfat.com

والمقصودُ أن حديث ابن عكيم عند الدارقطني ، وأن معناه ومعنى حديث جابر واحد . فما دام الأمر كذلك ، فلنا أن نقول : إنّ من عزا حديث جابر إلى الدارقطني، إنما أراد الأصل إن لم يكن موجوداً عند الدارقطني بهذا اللفظ ، كما أجيب بمثله عن الإمام البيهقي، فيما وقع له في ذلك من عزو كثير من ألفاظ أحاديث لا توجد في « الصحيحين » إليهما .

وأما حديث « من استنجى من ريح فليس منا » ، فقد قال الموفق في «المغني» : رواه الطبراني في « معجمه الصغير »، وتبعه شمس الدين في « الشرح الكبير » ، فليست المسئولية خاصة بالشيخ سليمان في شيء سبقه إليه هذان الإمامان ، كما لا نستجيز رَدّ إثبات أئمة العلم بمجرّد سقوطه في نسخة لم تُعرَض على الأصول الصحيحة ، ولا على حافظٍ متقن .

وطريقةُ العالم المنصِف في مثله أن يقول : ليس في النسخة التي وقفت عليها ، لا أن ينفيه نفياً جازماً ! وقد رَوى ابن عبد البر في « جامع بيان العلم وفضله » عن معمر أنه قال : « لو عُورض الكتابُ مائة مرة ، ما كاد يَسلم من أن يكون فيه سقط أو خطأ » .

وأما حديث « لخلوف فم الصائم » فعزوه إلى الترمذي غيرُ قادح ، فان التقيد بهذه القيود الاصطلاحية مما لا تَبلغ درجتُه أن يكون سبباً في الطعن على إمام من أئمة الدعوة إلى الله تعالى ، ولو أخذنا بهذه القيود لاستدركنا على الألباني اقتصارَه على

Marfat.com

البخاري دون مسلم ، فان الحديث متفق عليه ، ودرجةُ المتفق عليه حسَبَ قواعدِ المصطلح فوق درجة ما انفرد به البخاري ، فلماذا يقتصر على قوله « وهو في البخاري » ولم يتعرض لكونه متفقاً عليه .

فبهذا يتبين أن الحق مع الشيخ سليمان في هذه الأحاديث التي انتَقَد الألباني صنيعه فيها ، مع أنا لو فرضنا أنه وهم في أربعة أحاديث ، فليس من اللائق التعبيرُ فيه بأنه غيرُ موثوق بـه !! فانَّ ما غلط فيه كثير من أئمة العلم أكثر من ذلك ، وكل قـائل يؤخذ من قوله ويُرَدُّ إلا رسول الله ﷺ ، وليس تتبُّعُ المسائل المستشنعة من عادةِ أهل العلم ! كمـــا بيَّنه ابن القيم في « جلاء الأفهام » ، وقال في « المدارج » : لو كان كل من أخطأ أو غلط تُرِكَ جملةً وأُهدِرَتْ محاسِنُه ، لفَسَدت العلوم والصناعـات والحِكَم ، وتعطلت معالمها .

هذا لو فرضنا أنه أخطأ ، فكيف والصوابُ معه ؟! وبهذا ينتهي الكلامُ على هذه الأحاديث .

وزيادة للفائدة استحسنا أن نذكر شيئاً من ترجمة هذا الإمام فنقول : قال ابن بِشْر في « عنوان المجد » : « كان رحمه الله تعالى آية في العلم ،له المعرفة التامة في الحديث ورجالهِ ،وصحيحِه وحسنه وضعيفه ، والفقهِ والتفسيرِ والنحو ،وكان آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر ، لا تأخذه في الله لومة لائم ، فلا يتعاظم رئيساً في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولا يتضاعف ضعيفاً أتى إليه يطلب فائدة أو يستنصره .

Marfat.com

وكانت له مجالس كثيرة في التدريس، وصنّف ودرّس وأفتى، وضُرِبَ به المثلُ في زمانه بالمعرفة ، وكان حسن الخط ليس في زمانه من يكتب بالقلم مثله ، صنّف شرح كتاب التوحيد لجده محمد ولكنه لم يكمله، وصنف غير ذلك نبذاً عديدة أصولية وفقهية ونصائح دينية، أخذ العلم عن أبيه عبدالله والشيخ حَمَد ابن ناصر بن معمر ، وأخذ العربية عن الشيخ حسين بن غنام وغيره، وأخذ عنه عددٌ كثير من أهل الدرعية وغيرهم ». انتهى ما أردنا نقله من كلام ابن بشر ، وبه ينتهي المقصود وبالله التوفيق ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

ثم بعد انتهائنا من هذا البحث وقفنا في « طبقات الشافعية» للتاج ابن السبكي على بعض أوهام في العزو ، كانت في كتاب « الإلمام » لابن دقيق العيد ، ومع ذلك قال التاج ابن السبكي الذي ذكرها «لم ندرك أحداً من مشايخنا يختلف في أن ابن دقيق العيد ، هو أستاذ زمانه علما ودينا» ، وأثنى ثناءً عليه عظيما، قال التاج ابن السبكي: «اعلم أن الشيخ تقي الدين رضي الله عنه تُوفي ولم يبيض كتابه « الإلمام » ، فلذلك وقعَتْ فيه أماكن على وجه الوهم وسبق الكلام .

منها : قال في حديث مطرف عن أبيه « رأيت النبي ﷺ وفي صدره أَزِيز كأزيز المِرْجَل من البكاء » : إنّ مسلما أخرجه . وليس هو في مسلم وإنما أخرجه النسائي والترمذي في « الشمائل » ، ولأبي داود « كأزيز الرجاء » .

ومنها : قال في باب صفة الصلاة : وعن وائل بن حجر

Marfat.com

قال : « صليت مع النبي ﷺ فكان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، حتى يُرَى بياض خده الأيمن ، وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله وبركاته حتى يُرى بياض خده الأيسر» : إنّ أبا داود خرجه . وليس في كتاب أبي داود ولا في شيء من الكتب الستة هذه الزيادة ، من طريق وائل ، وهي (حتى يُرى بياض خده الأيمن وحتى يُرى بياض خده الأيسر) . وهو من طريق ابن مسعود في النسائي ، وفي أبي داود وليس عنده (الأيمن والأيسر) .

ومنها : في حديث ابن مسعود في السهو ، جعل لفظَ مسلم لفظَ أبي داود ، ولفظَ أبي داود لفظَ مسلم .

ومنها : في صلاة العيدين عن عَمْرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ كبَّر في العيدين في الأولى سبعاً الحديث . ذكَرَ أن الترمذي أخرجه ، وهذا الحديث إنما يرويه كثير بن عبدالله عن أبيه عن جده وهو في الترمذي هكذا .

ومنها : في الكفن وروى النسائي عن أبي سعيد الخدري حديثاً فيه : وقال رسول الله ﷺ إذا ولي أحدكم أخاه فليحسن كفنه . ثم قال : « أخرجه أبو داود » . وهذا الحديث ليس هو عن أبي سعيد، ولا أخرَج هذا أبو داود من حديث أبي سعيد، وإنما هذا اللفظ للترمذي من حديث قتادة ،والذي في أبي داود من حديث جابر ، ولفظه « إذا كفّن أحدكم أخاه فليحسن كتفه » ، ونحو هذا اللفظ في مسلم والنسائي من حديث جابر ، لا من حديث أبي سعيد .

Marfat.com

ومنها في فصل في حمل الجنـازة وعن عائشة عن النبي ﷺ قال: كسْرُ عظم الميت ككسره حياً ذكَرَ أن مسلماً خرّجه، وإنما أخرجه أبو داود .

ومنها حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده في السائمة في الزكاة ، ذكَرَ أن الترمذي خرّجه وليس فيه .

ومنها : في أواخر فصل في شروط الصوم « أخرجه الأربعة وهذا لفظ الترمذي ، ثم قـال : حسن غريب . ثم قال : ولا أراه محفوظاً ، وهذا يقتضي أن قوله ولا أراه محفوظاً من كلام الترمذي، والذي في الترمذي « وقال محمد ولا أراه محفوظاً » .

ومنها: حديث الصعب بن جثامة « لا حِمَى إلا لله ولرسوله» ذكَرَ أنه متفق عليه ، وليس هو في مسلم ، وإنما هو من أفراد البخاري .

ومنها : في باب الولي ذكَرَ أن رواية زياد بن سعـد عن عبدالله : «الثيِّبُ أحق بنفسها» ، عند الدار قطني. وروايةُ زياد ابن سعد عن عبد الله في مسلم بهـذا اللفظ ، وإضافته إلى مسلم أولى، وهذا ليس باعتراضٍ ولكنه فائدة جليلة » .

انتهى المقصود من كلام التـاج ، وبه يتبيّنُ أنّ وهَمَ إمام من الأئمة في عزو الحديث إلى غير مخرجه ، لا يؤثر في إمامته ، هذا على فرض أنّ ما وقع في حاشية « المقنع » من ذلك القبيل ، وإلا فالحقُّ أن الصواب مع الشيخ سليمان في كلامه على الأحاديث التي تكلّم عليهم الألباني ، كما بينّاه فيما تقدم، والله سبحانه ولي التوفيق ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

Marfat.com

ملحق

تعريف بمؤلف هذه الرسالة

بقلم بعض تلامذته

هو إسماعيل بن محمد ماحي بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الأنصاري . نسبة إلى أنصار النبي ﷺ . ووالدته من الأشراف الأدارسة الذين كان أسلافهم بفاس ، والبيتان بيت والده وبيت والدته مشهوران بالعلم قديماً وحديثاً .

ولد في صحراء إفريقية عام ١٣٤٠ ، وتلقى العلم عن مشايخ أجلاء في تلك الديار نذكر طائفة منهم :

١ ــ المقرىء محمد بن عبد الرحمن الأنصاري ،قرأ عليه القرآن بقراءة نافع ، وحفظه غيباً .

٢ ــ محمد بن تاني ــ بالتاء المثناة ــ الأنصاري ، قرأ عليه نصف « رسالة ابن أبي زيد القيرواني » .

٣ ــ محمد الأمين بن تاني الأنصاري ، تلقى عنه علم العقائد ، وقرأ عليه عدة كتب منها .

٤ ــ محمد الصالح بن محمد الإدريسي قرأ عليه النحو : «الآجرومية» و « ألفية ابن مالك » من أولها إلى باب الإضافة .

Marfat.com

٥ – محمد بن هارون الإدريسي خاله ، كمّل عليه قراءة « ألفية ابن مالك » .

٦ – أحمد بن محمد الصالح الملقب: مقا – بالقاف المعقدة –، أعاد عليه الألفية من أولها إلى آخرها ، وقرأ عليه كتاب الأشموني : «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك»، من باب النعت إلى نهاية الكتاب ، كما تلقى عنه كتب التوحيد ، وقرأ عليه « شرح الجُمَل » لابن الهائم ، و « الشافية » لابن الحاجب في علم الصرف ، وحفظها غيباً ، و « لامية الأفعال » لابن مالك بشرح بحرق اليمني ، وقرأ عليه أصول الفقه وعلم المنطق ، كما درس عليه «قصيدة بانت سعاد»لكعب بن زهير رضي الله عنه.

٧ – خاله : الموفق ، أخذ عنه « المعلقات » وفنّ البلاغة .

٨ – محمود بن محمد الصالح الإدريسي،وهو ابن خالةِ والده، قرأ عليه « مختصر خليل » في فقه السادة المالكية ، حفظ الجزء الأول منه غيباً .

٩ – عيسى بن تَحْمَد – بوزن تَسْعَد – الإدريسي ، أخذ عنه « الجوهر المكنون » في علم البلاغة .

١٠ – محمد حب بن محمد أحمد الإدريسي،قرأ عليه « الجوهر المكنون » أيضاً .

١١ – عبد الله بن المحمود المدني ، قرأ عليه مصطلح الحديث الشريف ، كما قرأ عليه التوحيد والتفسير والحديث الشريف .

Marfat.com

كما تلقى هذه العلوم عن مشايخ غير هؤلاء من علماء بلاده ، يطول ذكرهم ، وكلهم يوصفون بالتبحر في العلم والتحقيق فيه والحفظ العجيب ، مع الصلاح والتقوى والسلوك المستقيم . وقد نال « الإجازة » من أجلاء هؤلاء الأفـــذاذ في التفسير والحديث في روايتهما وتدريسهما ، وفي مقدمـــة هؤلاء المجيزين العلامة مفتي تلك البلاد وإمامها : المحمود بن الشيخ حمـــاد الإدريسي ، ومحمد حب المتقدم ذكره ، وعيسى بن تَحْمَد ، وحمد بن محمد بن حاوي ، والعتيق بن الشيخ إسماعيل ، وسعد الدين بن عمار ، وغيرهم ، كما أجازوه بالإفتاء للناس والوعظ والإرشاد .

وقد هاجر الشيخ إسماعيل الأنصاري المترجم من بلاده إلى الحرمين الشريفين عام ١٣٦٨ ، ووصل مكة المكرمة عام ١٣٦٩ ، واستقر فيها إذ تعيَّن مدرساً في المدرسة الصَّوْلَتِيَّة عام ١٣٧٠ في القسم العالي والثانوي ، وكانت من أعمر المدارس بالعلم والعلماء والطلاب .

وفي سنة ١٣٧٢ أخذ إجازه التدريس بالمسجد الحرام من سماحة الشيخ عبدالله بن حسن آل الشيخ رئيس القضاة ، فدرَّس فيه التوحيد والحديث الشريف .

وفي سنة ١٣٧٤ انتدب للتدريس في المعهد العلمي بالرياض ، فدرَّس فيه تلك السنة ، ثم اختاره سماحة مفتي البلاد السعودية ورئيس القضاة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله تعالى

Marfat.com

أن يقوم بالتدريس لا مسجده الذي كان حافلاً بكبار طلاب العلم والمحصلين الذين كان سماحة الشيخ يشرف عليهم ويدرسهم ، كما رغب منه سماحة الشيخ ايضاً أن يدرّس في معهد إمام الدعوة.

وفي عام ١٣٨٢ صدر أمر سماحة المفتي الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ بنقله إلى دار الإفتاء ليكون عضواً من أعضائها الذين يعتمدهم سماحة مفتي البلاد في تهيئة الفتـــاوى والمراجعات والمسائل الدقيقة ، وما يزال فيها إلى الآن ، يتولى تحضير البحوث العلمية ، وتحقيق الفتاوى الهامة .

وقد شهد له كل من خـالطه أو عرفه من كتاباته بالمعرفة التامة ، وعمق البحث ومتانة التحقيق ، مع الدأب على المطالعة والاتساع في مختلف العلوم كالفقه والحديث والتفسير والأدب واللغة والتاريخ والأصول والمصطلح ، وله شغف عجيب بعلوم السنة وكتبها ، ولديه – على ضيق ذات يده – مكتبة عامرة تحوي النفائس من مختلف الفنون ، قد قرأهـا وفلّاهـا تقلية ، واستخرج مـا فيهـا من مكنون العلم وغاليه ، وقد آتاه الله حافظة جيدة ، تنجده في كل ما يريد الإجابة عنه أو الكتابة فيه ، ولذا تكثر الفوائد النادرة في مقالاته وكتاباته .

وقد كتب كثيراً من المقالات العلمية الفذة في صحف البلاد السعودية ومجلاتها ، فله مقالات كثيرة ممتعة في مجلة المنهل والحج واليمامة وقافلة الزيت ، وله مقالات طويلة تصلح أن تكون كل

Marfat.com

مقالة منها رسالة لطيفة فريدة في موضوعها ، نشرتها له جريدة الندوة والرياض والدعوة وغيرها . وكل هذه المقالات تفيض بالتحقيق والإتقان والفرائد التي لا يقف عليها إلا من وهب نفسه ووقته وماله للعلم والتحصيل . وتمتاز كتاباته بأنها يغلب عليها طابع التعقّب والتصحيح لأخطاء المتطرفين والشاذين ، ليعودوا تحت سلطان الحجة إلى المحجّة . وقد اعتُرف له بهذا من قرائه وعارفيه .

ومقالاته النافعة تبلغ مجلدين إذا جمعت ، وحبذا أن يقوم بجمعها بعض محبيه وعارفي فضله ، ومن أهمها مقالته بل رسالته في الرد على الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى في بدء الصيام بالحساب الفلكي ، ورسالته في الرد على الشيخ عبدالله بن محمود رئيس محاكم قطر في منع التضحية عن الأموات ، فقد ساق فيها الأدلة الملزمة على جواز التضحية عنهم ، وفنّد دعوى المنع.

ومن أهم مقالاته بل رسائله : ردّه على الألباني في دعواه تحريم الذهب المحلّق على النساء ، التي جاء فيها بما لم يقله أحد من سلف هـذه الأمة ولا خلفها من أهل العلم ، وهكذا يبدو لك من عناوين هذه المقالات ما لدى الشيخ من الغيرة على شرع الله تعالى وعلوم السنة المطهرة من أن تعبث بها الآراء الباطلة والاقلام المنحرفة .

وله إلى جانب أعماله العلمية السابقة في التدريس والإفتاء تآليف عديدة منها :

Marfat.com

١ – الإلمام بشرح عمدة الأحكام في مجلدين . طبع منه الجزء الأول ، ولا يزال الثاني مخطوطاً .

٢ – التحفة الربانية بشرح الأربعين النووية وتكملتها للحافظ ابن رجب .

٣ – تصحيح حديث صـــلاة التراويح عشرين ركعة والرد على الألباني في تضعيفه ، الذي يطبع للمرة الثانية .

٤ – الإرشاد في القطع بمقبول حديث الآحاد .

٥ – سند قصيدة (بانت سعـــاد) والتحقيق العلمي في رجاله ، تحت طبع سنة ١٣٩٢ بمطابع القصيم في الرياض .

٦ – تعقبات على « سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة » للألباني ، لم يطبع .

٧ – رسالة في شأن الخضر عليه السلام ، لم تزل مخطوطة .

٨ – النبذة النحوية في الأسئلة والأجوبة النحوية .

وقد حقق طائفة من الكتب العلمية الهامة ، وعلق عليها تعليقاً زادها فائدة وعلماً ، وهي :

١ – الفقيه والمتفقه للحافظ الخطيب البغدادي في جزءين . طبعته دار الإفتاء في المملكة العربية السعودية .

٢ – الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للخـلال . طبعته دار الإفتاء أيضاً .

Marfat.com

٣ ــ الأعلام العلية في مناقب الشيخ ابن تيمية لأبي حفص البزار . طبعته دار الإفتاء أيضاً .

٤ ــ درجات الصاعدين إلى مقامات الموحدين ، لأحد أئمة الدعوة الأعلام . طبعته دار الإفتاء ايضاً .

٥ ــ المجالة السنية في شرح الألفية في السيرة النبوية للعراقي بشرح المناوي طبعته دار الإفتاء أيضاً .

٦ ــ النهاية للحافظ ابن كثير وهي خاتمة كتابه « البداية » في جزءين . طبعته مؤسسة النور بالرياض .

٧ ــ تطهير الاعتقاد للصنعاني. طبعته مؤسسة النور أيضاً .

وأشرف على طبع « فتح المجيد شرح كتاب التوحيد » لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب . وقد طبعته دار الإفتاء أيضاً .

كما أشرف على طبع كتاب « الحيدة » لعبد العزيز الكناني . وطبعته مطابع القصيم بالرياض ، وقد ترجم لمؤلفها وصحّح نسبتها إليه مستدلاً على ذلك بكلام الأئمة الأعلام .

وأشرف على كتاب « الهداية » في فقه السادة الحنابلة للامام أبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوذاني ، وترجم لمؤلفه ترجمة واسعة .

وما يزال مرجعاً للعلم وأهله في دار الافتاء بالمملكة العربية السعودية بالرياض ، نفع الله به وحقق على يديه الخير للإسلام والمسلمين .

Marfat.com

Marfat.com

الفهرس

الصفحة

مقدمة الكتاب وذكر مضمونه إجمالاً ٥
نص حديث يزيد بن خصيفة ، وذكر من صححه من الأئمة ٧
ذكر مستندات الألباني لزعمه تضعيف الحديث ٨
الجواب عن مستندات الألباني بالإجمال ١١
قول الحافظ الخطيب البغدادي : إذا تلقي الحديث بالقبول أغنى ذلك عن تتبع سنده ، وشواهد ذلك ١١
نصوص أئمة الحديث كالسيوطي وابن عبد البر وابن حجر والعراقي في تأييد ذلك أيضاً ، وشواهد ذلك من الأحاديث ١٢
صلاة التروايح عشرين ركعة هو المتلقى من الصحابة من غير خلاف بينهم ١٣
نص الترمذي والشافعي وابن رشد وابن عبد البر وابن أبي شيبة وابن تيمية وسواهم على أن الصحابة كانوا يصلون التراويح عشرين ركعة ١٣
الجواب عن مستندات الألباني بالتفصيل ١٤
يزيد بن خصيفة تابعي مشهور ، وذكر من وثقه من الأئمة ١٤

Marfat.com

صفحة
لفظ (منكر الحديث) يطلقه أحمد على من يُغرب على أقرانه ١٤
انفراد الثقة بأحاديث أدَلُّ على اعتنائه بعلم الأثر ١٥
ليس كل من ذكر الذهبي في الميزان يكون ضعيفاً وشواهد ذلك ١٥
تجاهل الألباني احتجاج البخاري ومسلم بيزيد بن خصيفة ! ١٦
لا يُرَدّ الحديث بالاضطراب إذا كان الجمع بين رواياته ممكناً ١٧
ذكر طريقة أهل العلم عند اختلاف روايات الحديث ١٨
دعوى الألباني أن الإمام عبد الرزاق الصنعاني علةُ ضعف
حديث ابن خصيفة ! ونقض هذه الدعوى المزعومة ! ١٨
نقد زعم الألباني في تضعيف ابن خصيفة باستناده إلى كلام
ابن حجر في التقريب وتجاهله كلامه في التهذيب ! ٢٠
استناد الألباني إلى حديث ضعيف لتأييد مدعاه وتركه
الحديث الصحيح المحتج به لدى الأئمـــة كلهم لأنه
يناقض دعواه ! ٢١
استناد الألباني إلى نقلٍ منقطع لتشييد دعواه وكشف ذلك ٢٢
استبعاد أن يصح عن مالك إنكاره صلاة التراويح عشرين ٢٣
قول ابن تيمية : المرسل الذي له ما يوافقه أو عمل به
السلف : حجة باتفاق الفقهاء ٢٣
ذكر أقوال الألباني في تضعيف الحديث وهي من قبيل
الوساوس ! ٢٤
نهي الإمام مالك لأمير المدينة أن ينقص من قيام رمضان
عن ست وثلاثين ركعة سوى الوتر ٢٤

Marfat.com

صفحة

ينبغي نقل أقوال الأئمة من كتبهم المعتبرة لا من غيرها ٢٥
تصريح أبي بكر بن العربي : ليس للتراويح حد محدود ٢٥
زعم الألباني أن (رُوي) في كلام الشافعي والترمذي
تفيد ضعف ما عبّرا عنه بها ، ونقض هذا الزعم بما
يكشف قيمة فهم الألباني أو تجاهله لما يخالف رأيه ! ٢٦
زعم الألباني أن ابن تيمية حكى عن علي ما يفيد أنه ينكر
صلاتها عشرين ركعة ، ونقض هذا الزعم بما يكشف
قيمة فهم الألباني أو تجاهله أيضاً ٢٧
ذكر النقول الثابتة عن علي رضي الله عنه بصلاتها عشرين ركعة ٢٩
في مصنف ابن أبي شيبة أمْرُ علي بصلاتها عشرين ركعة ٣٠
التعلّق بذيل البيهقي وابن تيمية وابن التركماني يغني عن
التعلق بالتشويشات والأوهام التي يتعلق بها الألباني ! ٣٠
التراويح من النوافل المطلقة ، والزيادة فيها ليست كالزيادة
في الظهر ، ولا كصلاة الرغائب كما زعم الألباني !!! ٣١
نصوص الأئمة المتقدمين بأنها من النوافل المطلقة ٣١
نص ابن تيمية : ليس في التراويح عدد معين ، وأن صلاتها
عشرين أفضل لمن لا يحتملون طول القيام بثلاث عشرة ،
وأن العشرين عمل أكثر المسلمين ، وأن من زعم تحديد
العدد فقد أخطأ كالألباني ٣٢
قول الألباني (الزيادة على إحدى عشرة ركعة كزيادة ركعة
في الظهر) لا يصدر ممن يعرف قيام السلف، ولا ممن قرأ

Marfat.com

صفحة

كلامهم ، ودعوى الألباني هذه تستلزم تضليل السلف الصالح ، وحاشاهم من ذلك ٣٣

دعوى الألباني أن من يصليها زيادة على (١١) ركعة كمن يصلي الظهر خمساً أو يصلي بركوعين وسجدات ! وفساد كلامه لا يخفى على عاقل ! ٣٣

حديث (الصلاة خير موضوع) يدل على التوسعة في النوافل المطلقة ومنها التراويح ٣٤

جواب العلماء عن حديث عائشة : ما كان يزيد على إحدى عشرة ركعة ٣٥

قول القاضي عياض : ليس في التراويح حَدٌّ لا يزاد عليه ٣٧

حديث (أو تروا بخمس أو بسبع أو بتسع أو باحدى عشرة أو بأكثر من ذلك) صحيح ، وإبطال زعم الألباني إنه مكرر ٣٧

استدلال ابن القيم بهذا الحديث وجزمه بصحة إسناده ٣٨

قول ابن تيمية صلاتها عشرين ركعة اتفق عليه المهاجرون والأنصار وإنه لم يوقت في قيام رمضان عدد ، وإن صلاتها (٢٠) مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد ، ومذهب مالك أنها (٣٦) ركعة ... ٣٩ – ٤١

خلاصته أبحاث هذه الرسالة ٤٢

تعقب لأغلاط الألباني في رده على الشيخ سليمان آل الشيخ ٤٤ – ٥٣

ترجمة المؤلف بقلم بعض تلامذته ٥٣ – ٦٠

Marfat.com

Marfat.com

السعر ١٢٥ ق. ل.

Marfat.com

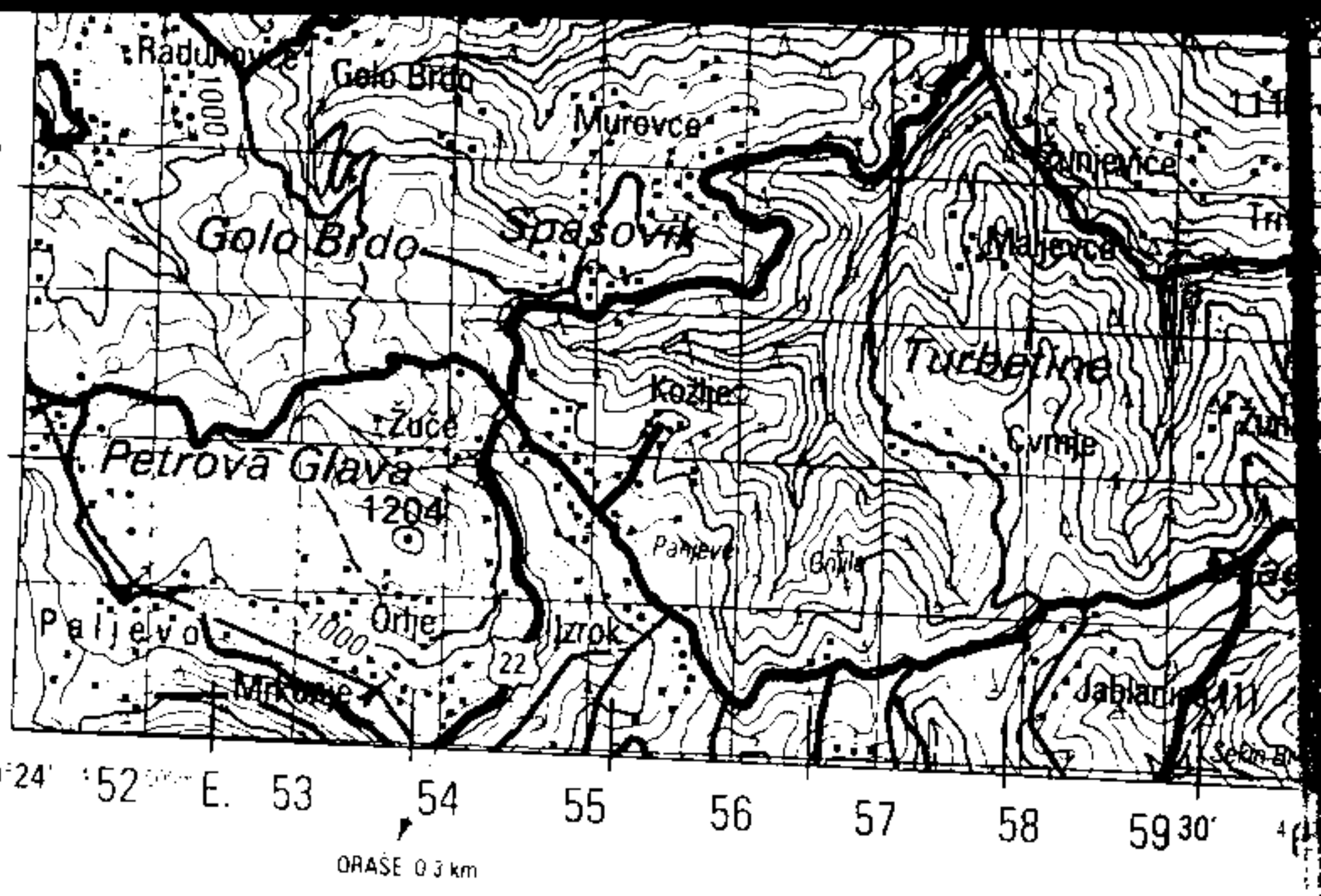

Prepared and published by the National Imagery and Mapping Agency

MAP INFORMATION AS OF 1998

LEGEND

LATED PLACES

visely built up areas

rately to moderately built up areas

S

Weather hard surface

ivided Median - 40m

Two or more lanes wide

One lane wide

Weather loose surface

Two or more lanes wide

One lane wide

or Dry Weather

Track surface

E22 (64) 10

Single Track

Multiple Track

ANEOUS CULTURAL FEATURES

Mosque Marabout

Christian Islamic

Well Tank

Heliport

Active Abandoned

Bridges Standard Pedestrian

OBSTRUCTIONS

Elevation of obstruction top above sea level (≥ 46m) 430

Elevation of obstruction top above ground level (≥ 46m) 170

Single Group

< 46m ≥ 46m

High tension powerlines

Telephone or telegraph line Tel

Catenary powerline

DRAINAGE

Perennial Intermittent

Streams:

Less than 50m wide

50m wide or more

Spring

Well

Lakes: Perennial, Intermittent, Dry

Swamp, Land subject to natural inundation

Cistern, Dissipating stream

Disappearing stream

VEGETATION

Vineyard Orchard

Scrub Scattered trees

Woodlands Evergreen, Deciduous, Mixed

MISCELLANEOUS RELIEF

Spot elevation Highest, Normal 2030 320

Depression, Embankment

Cliff (contour interval)

A LANE ON THIS
LEAST 2.5 METE

IN DEVELOPED AR
CLASSIFIED.

ROAD CLASSIFICA
WITH CAUTION.

CAUTION: NOT ALL
LINES ARE SHOWN

THE NUMBER IN PA
POPULATED PLACE
THAN ONE PLACE I

Marfat.com

Marfat.com

Marfat.com

ف - ١٥٦

تصحيح حديث

صلاة التراويح عشرين ركعة

والرد على الألباني في تضعيفه

ابن تيمية ٣٩

تأليف

الشيخ إسماعيل بن محمد الأنصاري

Marfat.com